بعدما أصر على التمسك بالزيادة التدريجية في الإنتاج

تقرير: حكمة تحركات «أوبك+» تنقذ أسواق النفط العالمية من أنياب الحرب الروسية

عبدالعزيز بن سلمان: قرارات التحالف لم تكن مسيسة أبدا ورغم الاتهامات والانتقادات ثبت في النهاية كونها الخيارات الصحيحة

حنفي: أسعار النفط سبب في تعميق الأزمة المالية العالمية الجديدة حتى إن لم تكن سببًا في حدوثها

وزير الطاقة السعودي عبدالعزيز بن سلمان

قرارات أوبك + أثبتت صحتها

أوضح تقرير اقتصادي متخصص أنه مع اندلاع الحرب في أوكرانيا، شهدت أسواق النفط العالمية حالة غير مسبوقة -على مدار عقود- من الارتباك، وعمل تحالف أوبك+ على التصدي لارتفاع أسعار النفط التي لامست حدود 140 دولارًا للبرميل، وهي المرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية التي شهدت أزمة مماثلة.

وفي ظل هذا الارتباك، جاء اجتماع التحالف مع إصرار على التمسك بالزيادة التدريجية في الإنتاج، والتي كانت مقررة قبل الغزو الروسي لأوكرانيا، والتي تقدّر بنحو 400 ألف برميل يوميًا من النفط الخام، ما دفع بعضهم إلى اتهامه بأن قراراته له خلفيات سياسية.

ومع استمرار الحرب في أوكرانيا، على مدار عدّة أشهر، كانت الزيادة التدريجية في إنتاج دول أوبك+ للنفط ضمن الخطة التي كانت مُعدّة مسبقًا، والتي نُفّذت بحرفية، دفعت الأسعار إلى التراجع لتبقى عدّة أشهر في حدود 95 دولارًا للبرميل، قبل أن تتراجع في الأسابيع الأخيرة من العام الجاري (2022)، لتدور حول 80 دولارًا للبرميل.

في هذا التقرير تظهر أبرز محطات الحرب في أوكرانيا، وارتباطها بأزمات أسواق النفط العالمية، التي حدثت، والتي لم تحدث، بفضل حكمة تحركات أوبك+، لا سيما مع اتخاذ دول أوروبا ومجموعة الـ7 إجراءات ضد النفط الروسي.

التمسك بالزيادة التدريجية

بدأت الحرب في أوكرانيا يوم 24 فبراير 2022، وكان تحالف أوبك+، الذي يضم روسيا ودول أخرى من خارج منظمة أوبك، قد أقرّ خططه الإنتاجية لشهر مارس التالي له، وعلى الرغم من ذلك، ارتبكت الأسواق العالمية على خلفية المخاوف من تراجع المعروض.

قبل بدء الحرب، اجتمع تحالف أوبك+ في 2 يناير 2022، مقررًا استمرار الزيادة الشهرية التي كان قد أقرها في الاجتماع السابق في ديسمبر 2021، بمقدار 400 ألف برميل يوميًا، وهي نفس الزيادة التي حددها قرار التحالف لإنتاج شهر فبراير 2022.

وعلى الرغم من أن هذه الخطوات تعبر عن استقرار أسواق النفط، تزايدت المخاوف مع الارتفاع السريع في أسعار النفط الخام بعد أيام قليلة من بدء الحرب في أوكرانيا، والتي بلغت 139 دولارًا للبرميل في 7 مارس 2022، وهو أعلى معدل بلغته الأسعار منذ أغسطس 2008، حينما سجل 147.5 دولارًا للبرميل، مع تفاقم الأزمة المالية العالمية حينها.

أوبك+ و الحرب في أوكرانيا

يقول الخبير في أسواق الطاقة، أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة أحمد حنفي، إن تدخّل أوبك+ في أول الأزمة الأوكرانية كان حكيمًا، فقد حافظ التحالف على ثباته الانفعالي، فلم يهرع إلى زيادة سقف الإنتاج تخوفًا من تأثير الحرب في أوكرانيا في الأسواق بشكل سلبي، أو يلجأ إلى التدخل في تغيير مسار الحالة التي كان يعمل على تثبيتها قبل بدء الحرب بعدّة أشهر.

وأضاف: "في مارس، اجتمع التحالف وأصدر قراره بزيادة سقف الإنتاج بمعدل 400 ألف برميل من النفط الخام يوميًا خلال أبريل ، وفي الشهر التالي أقرّ زيادة بمعدل 432 ألف برميل يوميًا، واستمر على هذا المعدل حتى يونيو ".

في تلك الأثناء، بدأت دول أوروبا تدريجيًا خفض اعتمادها على النفط والغاز الروسيين، إذ توقعت وكالة الطاقة الدولية أن تحقق هذه العقوبات غير الرسمية نتائج في مايو الماضي، ولكن دول أوروبا كانت قد بدأت تشهد عجزًا داخليًا مع ارتفاع الطلب على الطاقة في الصيف، وفق ما اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة.

وتابع: "في الاجتماع المخصص لتحديد حصص الإنتاج في شهري يوليو وأغسطس ، رفع أوبك+ الزيادة الإنتاجية إلى 648 ألف برميل يوميًا من النفط الخام، وأعلن حينها أن الهدف من هذه القفزة هو الحفاظ على أسواق نفط مستقرة ومتوازنة، تضمن -أيضًا- توافر المنتجات المكررة دون أزمات ".

في هذه الأثناء، كانت دول أوروبا تحاول الردّ على الحرب في أوكرانيا، من خلال الاتفاق على إجراءات عقابية ضد روسيا، تضمنت في البداية حظر دخول النفط الروسي للموانئ الأوروبية، وهو القرار الذي سرعان ما أثبت فشله.

يوضح الدكتور أحمد حنفي أن الاتحاد الأوروبي كان يتخبط في هذه الأثناء، فكلما اقترب من اتفاق محدد يجد أصحاب المصلحة من الدول الأوروبية تُعارضه وتختلف معه، حتى إنه أقرّ بعض الاستثناءات لدول مثل المجر وبولندا، كما أن خطوط أنابيب النفط كانت بعيدة عن الاتفاقات كافة، لذا لم تكن المواقف حينها بالقوة المطلوبة للتصدي للتحركات الروسية.

تباطؤ ثم تخفيض

في اجتماعه يوم 3 أغسطس الماضي 2022، ناقش تحالف أوبك+ الحاجة إلى تقليص الزيادة بعد نجاحه على مدار عدّة أشهر في السيطرة على أسعار النفط الجامحة، وإعادتها إلى المستويات المقبولة، التي تحقق الربح للجميع، وتُجنّب المستهلكين حول العالَم الوقوع في أزمة طاحنة.

الحرب في أوكرانيا

وأعلن التحالف حصص إنتاج النفط في شهر سبتمبر، بعد قراره بزيادة سقف الإنتاج بمقدار 100 ألف برميل فقط، إذ أكد وزراء التحالف حينها أن التوافر المحدود للغاية للنفط الفائض يجب استعماله بحذر شديد، لا سيما مع نقص الاستثمار المزمن في صناعة النفط، مما قلص القدرات الفائضة على طول سلسلة القيمة.

وعقد تحالف أوبك+ اجتماعه التالي 5 سبتمبر الماضي، في توقيت بالغ الصعوبة، إذ واجهت الأسواق مخاوف متصاعدة جراء اتفاق مجموعة الـ7 الصناعية على تحديد سقف لأسعار النفط الروسي المنقول بحرًا، مما خلق حالة من عدم اليقين بشأن توافر المعروض في الأسواق.

وزاد الأمر سوءًا مع إعلان وزارة الخزانة الأميركية بدء الإجراءات التنظيمية لقرار تحديد سقف أسعار النفط الروسي والإرشادات التنظيمية الخاصة بالقرار، والتي تضمنت إعفاء شركات الخدمات البحرية من مسؤولية التورط في محاولات مخالفة القرار، ولكنها هددت بـ"التحقيق" من جانب جهات أميركية، وذلك ضمن جهود حصار إيرادات موسكو لمنعها من تمويل الحرب في أوكرانيا.

واتخذ التحالف قراره التالي بالعودة إلى مستويات إنتاج شهر أغسطس خلال شهر أكتوبر 2022، أي تحجيم الزيادة مرة أخرى، من خلال خفض إنتاج الزيادة المقدّرة بـ100 ألف برميل يوميًا، والتي أُقرّت لحصص شهر سبتمبر، لتكون خطوة باتجاه السيطرة على حالة القلق التي سادت أسواق النفط جراء اتفاق مجموعة الـ7.

وبالتزامن مع استعداد دول الاتحاد الأوروبي لفرض العقوبات على روسيا ردًا على الحرب في أوروبا، وحظر إمداداتها من الطاقة المنقولة بحرًا، والتي حددت لها 5 ديسمبر الجاري، أعلن أوبك+ في اجتماعه يوم 5 أكتوبر، خفض سقف إنتاج النفط ابتداء من شهر نوفمبر ، بمقدار مليوني برميل يوميًا، ليصبح الخفض الأكبر منذ تفشي جائحة كورونا عالميًا في مارس 2020.

ولم تختلف الأمور كثيرًا في اجتماع 4 ديسمبر الجاري، والذي ثبت تحالف أوبك+ فيه استمرار خفض سقف الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميًا، حتى نهاية ديسمبر 2023، وهي الخطوة التي جاءت قبل سريان العقوبات على النفط الروسي المنقول بحرًا من جانب دول الاتحاد الأوروبي، وأيضا قرار سقف الأسعار من جانب مجموعة الـ7 بيوم واحد.

قرارات مهنية غير مسيّسة

في حوار أجراه مع وكالة الأنباء السعودية "واس"، في 20 ديسمبر الجاري، قال وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، إن قرارات أوبك+ لم تكن مسيّسة أبدًا، وإنه رغم الاتهامات والانتقادات التي واجهتها قرارات التحالف، ثبت في النهاية كونها الخيارات الصحيحة.

الحرب في أوكرانيا

ورأى وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان أن من أهم ما حققه التحالف هو المصداقية، التي جعلت قراراته القائمة على تحليل البيانات والمعلومات والتقديرات السوقية، الأفضل من ناحية تحقيق استقرار أسواق النفط العالمية، لافتًا إلى أن كل البيانات المغلوطة التي خالفت بيانات التحالف كان مصيرها التعديل في نهاية المطاف.

وعن مصداقية أوبك+، قال الدكتور أحمد حنفي، إن التحالف الذي يضم منظمة البلدان المنتجة للنفط "أوبك" ودول من خارجها، لم يُقحم نفسه في السياسة وأزماتها، بل التزم بكل ما يفيد مصلحة الأسواق ويحقق استقرارها وتوازنها.

وأوضح أن روسيا التي بدأت الحرب في أوكرانيا أحد أبرز أعضاء التحالف، ومع ذلك لم ينجرّ أوبك+ إلى تقديم الدعم لها، ولم ينجرّ في المقابل إلى تطبيق عقوبات عليها، بل انخرطت موسكو بأعمال الإنتاج التي توفر المعروض في الأسواق العالمية بالتوازن المطلوب، مثلها مثل بقية الدول الأخرى.

وأشار الخبير في أسواق الطاقة وأستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة إلى أن قرارات أوبك+ على مدار الـ10 أشهر الماضية لم تعمل على الحفاظ على أسواق النفط من أثر الحرب في أوكرانيا فحسب، بل كانت تضع في حسبانها أزمات أخرى، أبرزها عمليات الإغلاق في الصين جراء التفشي الجديد لجائحة كورونا. وقال الدكتور أحمد حنفي، إن العالم شهد خلال الـ10 أشهر الماضية، وهي عمر الحرب في أوكرانيا حتى الآن، أزمة مالية عالمية جديدة تضرب جميع أركانه، تتمثل في حالة التضخم التي تشهدها الدول كافة، إلّا أنه استبعد أن تكون أسعار الطاقة، وفي مقدّمتها أسعار النفط، السبب في هذا التضخم.

ولفت إلى أن أسعار النفط كانت قد بدأت ترتفع بالفعل من قبل الحرب في أوكرانيا، كما أن حالة التضخم كان قد بدأت تلوح في الأفق بعدّة دول من قبل ارتفاع أسعار الطاقة في أواخر العام الماضي 2021، إلا أنه أكد أن أسعار النفط سبب في تعميق الأزمة المالية العالمية الجديدة، حتى إن لم تكن سببًا في حدوثها.

لإنشاء مجمع سكني خاص

«عقارات الكويت» توقع ملحق عقد مع «المالية»

وقعت شركة عقارات الكويت ملحق عقد مع وزارة المالية؛ لإنشاء مجمع سكني خاص بالعمالة في منطقة صبحان.

وحسب بيان لبورصة الكويت، أمس الأحد، تبلغ مساحة الأرض 40 ألف متر مربع، وسيتم بناء 16 مبنى؛ وذلك تفعيلاً للعقد المبرم بين الطرفين بتاريخ 30 إبريل 2001.

ولم تشر "عقارات الكويت" إلى تفاصيل العقد السابق توقيعه مع الوزارة، منوهة بأنه لا يمكن تحديد الأثر المالي لذلك الإجراء حاليا.

يذكر أن أرباح الشركة ارتفعت في تسعة الأشهر الأولى من 2022 بنسبة 0.9% لتسجل 5.64 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 5.59 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

عمومية «آن ديجيتال» توافق على الاستمرار وخفض رأس المال

وافقت الجمعية العامة غير العادية لشركة آن ديجيتال سيرفيسس القابضة بالإجماع على استمرار الشركة، بعد بلوغ الخسائر المتراكمة ثلاثة أرباع رأس المال المدفوع.

وحسب بيان لبورصة الكويت، أمس الأحد، صادقت العمومية بأغلبية المساهمين بنحو 50.3% على خفض رأس المال المصرح والمصدر والمدفوع من 87.23 مليون دينار كويتي إلى 16.25 مليون دينار كويتي، بمبلغ 70.98 مليون دينار كويتي.

يأتي ذلك عن طريق إلغاء 709.79 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد؛ لإطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة وفقاً للبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

وتضمن البند الثاني للعمومية غير العادية تعديل المادة 6 من عقد التأسيس، والمادة 5 من النظام الأساسي، بتحديد رأس المال المصرح والمصدر والمدفوع عند 16.25 مليون دينار موزعاً على 162.54 مليون سهم، بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد وجميع الأسهم نقدية.

يذكر أن هيئة أسواق المال في الكويت وافقت للشركة خلال الشهر الجاري على تخفيض رأس المال من 87.23 مليون دينار إلى 16.25 مليون دينار؛ لإطفاء كامل رصيد الخسائر المتراكمة.

وكشفت "آن ديجيتال" في 14 نوفمبر الجاري عزمها اتخاذ 3 إجراءات لمعالجة الخسائر المتراكمة خلال الفترة من 2009 حتى 2021 بينها تخفيض رأس المال وإعادة هيكلة استثماراتها.

«التجاري» يعلن الفائز في سحب «النجمة»

أجرى البنك التجاري سحبه الأسبوعي على حساب النجمة . وقد تم إجراء السحب أمس الأحد الموافق 25 ديسمبر 2022 في مبنى البنك الرئيسي، بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة عبدالعزيز أشكناني.

وقد قام البنك بتغطية السحب مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي . وجاءت نتيجة السحب على النحو التالي :

سحب حساب النجمة الاسبوعي - جائزة 5،000/- دينار كويتي من نصيب الفائزة

منيرة عوض عويض المطيري

ويذكر أن جوائز "حساب النجمة" مميزة بحجم مبالغ الجوائز المقدمة، بالإضافة إلى تنوعها طوال السنة، والتي تتضمن سحوبات أسبوعية بقيمة 5،000/- دينار كويتي، وشهرية بقيمة 20،000/- دينار كويتي، بالإضافة الى جائزة نصف سنوية بقيمة 500،000/- ديناركويتي، وسحب آخر العام على أكبر جائزة نقدية مرتبطة بحساب مصرفي في العالم بقيمة 1،500،000 دينار كويتي .

وعن آلية فتح حساب النجمة والتأهل لدخول السحوبات، فمن المعروف أنه يمكن فتح الحساب فقط بإيداع 500/- دينار كويتي ويجب أن يكون في الحساب مبلغ لا يقل عن 500/- دينار كويتي للتأهل ودخول جميع السحوبات على كل الجوائز التي يقدمها الحساب، فكلما زاد رصيد العميل زادت فرصة الفوز، فضلا عن المزايا الإضافية التي يوفرها الحساب، إذ يحصل العميل على بطاقة سحب آلي ويستطيع الحصول على بطاقة ائتمان بضمان الحساب وكذلك الحصول على كل الخدمات المصرفية من البنك التجاري.

وكشف البنك أن حساب النجمة متاح للجميع ، وبإمكان أي شخص فتح حساب النجمة من خلال تطبيق CBK M-bile بخطوات بسيطة ومن أي مكان و في أي وقت.